



**Pilot Project for the Promotion of Social Dialogue in the
Southern Mediterranean Neighborhood**

مشروع تطوير الحوار الاجتماعي في بلدان جنوب المتوسط

التاريخ: 2015-3-1
البلد : الأردن
نوع الوثيقة : اتفاقية جماعية
القطاع : العاملين في الخدمات والمهن الحرة
الموضوع : الأجور
مرحلة النزاع : مندوب توفيق
عدد المستفيدين: 100 عامل

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العمل

تم ايداع نسخة لدى الوزارة تحت

الرقم ٢٠١٥/١٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٣/١٠

والرقم ٢٠١٥/١٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٣/١٠

صحة

عقد عمل جماعي

منظم سندا لاحكام قانون العمل الاردني رقم ٨ لسنة ١٩٩٦

فريق اول : شركة الشايح الدولية

ويمثلها: المحامي زيد صالح السيوف

فريق ثاني : النقابة العامه للعاملين في الخدمات العامه و المهن الحرة

ويمثلها: السيد خالد ابو مرجوب/ رئيس النقابة.

حيث ان الفريق الثاني قد تقدم للفريق الاول بمطالب عماليه تتعلق بشروط و ظروف العمل للعاملين لدى الفريق الاول بموجب كتاب النقابه رقم : ن خ ع ٢٠١٤/٢٠ ش ٧٣٠ تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ ، و حرصا من الطرفين على ادامة اجواء و بيئة عمل مناسبة يسودها الود و التفاهم و التقدير المتبادل بين الطرفين و تأكيدا على توطيد علاقات العمل الطيبه بين الطرفين ، و لتوفير الحرص المشترك على استمرارية التطوير و النهوض بالعمل في هذه المؤسسة بغية تنمية و رفد الاقتصاد الوطني، وانطلاقا من الروح الايجابية و العلاقات الودية التي سادت اجواء اجتماعات المفاوضات و حفاظا على استمرار هذه العلاقات بين الطرفين و نتيجة للمرونة التي ابدتها الطرفان و تفهم كل منهم بمصلحة الطرف الاخر فقد تم التوصل الى تسوية للمطالب العماليه الواردة في الكتاب اعلاه و جرى الاتفاق بين الفريقين على ما يلي:

١. تعتبر مقدمة هذا العقد جزء لا يتجزأ من بنوده و تقر معه.
٢. يؤكد الفريقان بان الفريق الاول ملتزم بأحكام قانون العمل الاردني المعمول به و عدم اللجوء لأي قانون اخر.
٣. يؤكد الفريقان بان الفريق الاول ملتزم بكافة احكام قانون العمل بما في ذلك الالتزام بالإجازات السنوية و الاعياد الدينية و الوطنية و العمل الاضافي .
٤. يلتزم الفريق الاول بدراسة رواتب العاملين في المطاعم التابعة لشركة الشايح الدولية بكافة فروعها في الاردن و مقارنتها مع الانتاج و الربحية لهذه المطاعم و مقارنتها مع معدل الرواتب في المطاعم الاخرى. على ان لا تعتبر هذه الدراسة اقرار من الفريق الاول باحقية الفريق الثاني بالمطالبة بزيادات الرواتب
٥. يؤكد الفريقان بان الفريق الاول ملتزم باعلام الموظفين بالأنظمة و التعليمات المعمول بها في المطعم للإطلاع عليها و العمل بها.
٦. في اطار دعم الثقافة العمالية و تشجيع الانشطة التي تقوم بها النقابة في هذا المجال يقدم الفريق الاول دعما ماليا للنقابة مقداره ١٠٠٠٠ دينار اردني وذلك كتبرع لغايات دعم الانشطة التي تقوم بها النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة و المهن الحرة و رفع سوية العاملين في الشركة. وذلك عن كامل مدة العقد
٧. يؤكد الفريقان بان الفريق الاول ملتزم بتوفير مستلزمات السلامة العامة و الصحة المهنية و توفير مكان مناسب لتناول وجبات الطعام للموظفين.
٨. يؤكد الفريقان ان الفريق الاول ملتزم بصرف مستحقات الموظفين المستحقة لهم دون تأخير.

يلتزم الفريق الثاني بعدم التقدم بآية مطالب عمالية ذات اثر مالي طيلة فترت سريان هذا العقد و يتوقيع هذا العقد يعتبر النزاع العمالي القائم بين الطرفين منتهيا بطريقة التسوية امام مندوب التوفيق حول كافة مطالبات الفريق الثاني والجهة التي يمثلها.

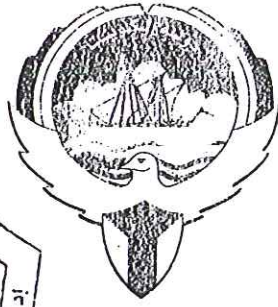
حرر هذا العقد و وقع في يوم الاحد الموافق الاول من اذار لعام ٢٠١٥

فريق ثاني

فريق اول

خالد ابو مرجوب

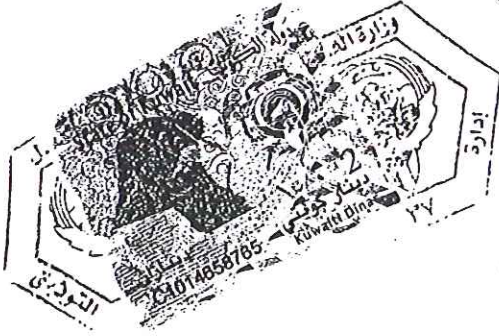
زيد صالح السيوف



٢٠١

لادارة

الرقم: ٢١٦٤



وزارة العدل
إدارة التوثيق

توكيل خاص داخل المملكة الاردنية الهاشمية

أنا الموقع أدناه:

سعود عبدالعزيز المحمد الشايح
بصفتي نائب رئيس مجلس ادارة و مفوض بالتوقيع عن / شركة (الشايح الدولييه) شركة مساهمة خاصة محدودة مسجلة في سجل الشركات تحت الرقم (٣٧) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٥ بموجب شهادة لمن يهمله الامر صادرة من المملكة الاردنية الهاشمية - وزارة الصناعة والتجارة - دائرة مراقبة الشركات - الرقم: م ش / ٤٥٦/٣٧/١٩/ التاريخ ٢٠١٥/١/٥ والمصدق على اصوله من جميع الجهات الرسمية اخرها وزارة الخارجية الكويتية بتاريخ ٢٠١٥/١/١٩ م.

قد وكلت بموجب هذا :

المحامي /خالد محمد السقاف
المحامي /وسام مكرم زريقات
المحامي/علام محمد البطاينة
المحامي /زيد صالح السويوف
مجتمعين و/ار منفردين (يشار اليهم هنا فيما يلي بـ"الوكيل")

أردني الجنسية
أردني الجنسية
أردني الجنسية
أردني الجنسية

في القيام نيابة عنى

ليكونوا وكيلنا الفعلي والقانوني في المملكة الأردنية الهاشمية و ليكونوا وكلاء عامون عنا بتقديم و إقامة الدعاوي وبالمرافعة والمدافعة و المخاصمة والمحكمة في كل دعوى تكونت أو ستتكون بيننا و بين أي شخص طبيعي أو معنوي أو حكومي أو سلطة أو هيئة أو أي جهة كانت عامة أو خاصة رسمية أو غير رسمية وبأية صفة قانونية أو مركز قانوني كان مدعي أو مدعى عليه مشتكي أو مشتكى عليه وبأي موضوع أو خصوص مدني أو تجاري أو جزائي لدى كافة محاكم المملكة الأردنية الهاشمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ووظائفها وصلحاياتها من مدنية وشرعية وجزائية صلحا وبداية واعتراضا واستئنافا وتميزا وإعادة و تصحيحا وتنفيذا وأمام المصفيين وحراس القضاء ولدى محكمة التسوية والأراضي ومحاكم ضريبة الدخل والجمارك ومحكمة العدل العليا و النيابة العامة و كاتب العدل و محاكم الشرطة و المدعي العام و امن الدولة و لآخر درجة من درجات المحكمة و التقاضي وكذلك أمام أي شخص طبيعي أو معنوي أو حكومي أو دائرة حكومية سواء كانت محلية أو أهلية على اختلاف أنواعها و وظائفها وصفاتها بما في ذلك البلديات ودوائر الأراضي والمساحة وغرف التجارة والصناعة والتسجيل التجاري و وزارة الصناعة والتجارة و دائرة مراقبة الشركات و مسجل العلامات التجارية وغير ذلك من الدوائر الحكومية والدوائر الرسمية وشبه الرسمية أو أية دائرة أخرى أو مجلس ذي اختصاص وسلطة دعاوي الأجور وقد فوضنا "الوكيل" بتوقيع وتقديم عموم أنواع اللوائح الصلحية والبداية والإستئنافية والتميزية وفي تقديم الاستدعاءات والإنذارات والطلبات والمستندات والبيانات والدفع والاعتراضات واتخاذ صفة الادعاء بالحق الشخصي وتقديم الادعاء المتقابل و تنفيذ جميع السندات التنفيذية بما في ذلك دون الحصر السندات الرسمية والعادية و الاوراق التجارية القابلة للتداول و سندات الدين وكذلك الدفاع عنا وطلب البراءة و/او عدم المسؤولية وطلب إخلاء السبيل بالكفالة وطلب المجازاة والحقوق الشخصية والعطل والضرر

هامش

